العطار: غرفة التجارة الدولية لا تنافس غرفة تجارة دمشق

| صالح حميدي

نفى رئيس مجلس إدارة اللجنة الوطنية لغرفة التجارة الدولية في سورية عبد الرحمن العطار أن تكون غرفة التجارة الدولية منافسة لغرفة تجارة دمشق وإنما هي متممة لعملها، وذلك خلال ندوة الأربعاء التجارية التي أقيمت أمس تحت عنوان «مصطلحات التجارة الدولية – الإنكوتيرمز»، موضحاً أن عمل غرفة التجارة الدولية يتكامل ويتطابق مع مفاهيم ومصطلحات التجارة الدولية.

وبيّن العطار أن الغرفة الدولية تشرف على تطبيق نظام التير الخاص بالنقل وتمكنت الغرفة من إتمام انضمام سورية إلى خط الحرير القادم من الصين إلى أوروبا. موضحاً أن الغرفة لا تعمل ضمن السوق المحلية بل تعمل ضمن الإطار الدولي وهي تضم لجاناً متخصصة مثل المصارف والبيئة ولجنة خاصة بمكافحة الفساد وحقوق الملكية الفكرية.

من جانبه عرض حسين خضور المستشار القانوني للجنة الوطنية لغرفة التجارة الدولية في سورية لمصطلحات التجارة الدولية وماهيتها وفوائد استخدامها مع شرح لأهم المصطلحات المستخدمة وفق أحدث نسخة من إصدارات الإنكوتيرمز وهي تندرج ضمن ١١ مصطلحاً يشار إلى كل منها باختصار مؤلف من ثلاثة أحرف من أهمها تسليم المصانع والنقل والتأمين والتسليم في المحطة الطرقية وهي تصلح للتطبيق بصرف النظر عن نوع وساطة النقل المستخدمة.

خضور أوضح أن هذه القواعد تشخص طريقة تحمل الأخطار التجارية بين البائع والمشتري، وتحدد حقوق وواجبات فرقاء التعاقد التجاري مع الأخذ بالحسبان طرق تسليم البضاعة أساس التعاقد ومعرفة من المسؤول عن نفقات شحنة تجارية عند نقطة معينة في رحلة الشحن ومن يملك البضاعة في نقطة معينة من الرحلة إضافة إلى المسؤولية القانونية عن أضرار تلحق بالبضائع عند نقطة معينة في عبور الشحنة. منوهاً بضرورة اختيار قاعدة الإنكوتيرمز المناسبة مع ذكره للشروط الخاصة التي يرغب التاجر في وجودها.

مدير هيئة الاستثمار: آلية للتنسيق مع الإدارة المحلية لدعم القطاع المحلي والبلديات

| علي محمود سليمان

بيّن مدير عام هيئة الاستثمار السورية مدين دياب أن الهيئة ستعمل خلال العام القادم ٢٠١٨ لزيادة وتكثيف جهود الترويج للفرص الاستثمارية في سورية وخاصة ضمن المعارض الخارجية بالتعاون مع الشركاء في السفارات السورية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح مدين أن الاجتماع هدف لمناقشة مشروع الخطة الترويجية للاستثمار في سورية، حيث تم التركيز على طرح أهم نقطة وهي تتعلق بتوحيد الجهود المتكاملة بين جميع الجهات المعنية بالبيئة الاستثمارية في إعداد الخطة الترويجية، وذلك بهدف اختصار الوقت والجهد والتكلفة، وذلك بدلاً من أن تقوم كل جهة في القطاع العام والخاص كالوزارات ومجالس رجال الأعمال بالترويج لفرصها الاستثمارية بشكل فردي، سيصار إلى توحيد هذه الجهود وخاصة من ناحية المشاركة في المعارض الخارجية، بحيث تكون جميع الجهات شركات في الترويج من خلال التنسيق المباشر ومنح مزايا وحزم ترويجية وفق دليل تنفيذي لها تم العمل عليها مع كافة الجهات المعنية كافة.

ويوم أمس تم في مقر هيئة الاستثمار اجتماعاً مع مديري فروع الهيئة في المحافظات حيث أوضح مدير الهيئة أن اللقاء تم لمناقشة الواقع الراهن لعمل الفروع والرؤية المستقبلية لتطويرها، وتفعيل الآليات وتبسيط الإجراءات والترويج للفرص الاستثمارية، وإعادة فرز وهندسة الفرص واختيار الفرص ذات الأولوية التي تتناسب مع المرحلة الحالية وأن تكون قابلة للتنفيذ على أرض للواقع، بحيث لا يصطدم المستثمر بأي عقبة.

ولفت دياب إلى أنه طالب مديري الفروع بتقديم مذكرات تفصيلية للمشاكل والعقبات التي تعترض المستثمرين في المحافظات وما إمكانيات التبسيط والتفعيل الحقيقي لآلية التشبيك مع الجهات المعنية في المحافظات، حيث أشار مديرو فروع الهيئة في المحافظات إلى أن أهم الصعوبات التي يعانيها المستثمرون في المحافظات ترتبط بصعوبات الحصول على التراخيص الإدارية وخاصة أن التفويضات الممنوحة في النافذة الواحدة ليست كافية ويجب أن تتسع مساحتها.

وأشار دياب إلى أن الهيئة ستعمل على وضع آلية للعمل بين مكاتب وزارة الإدارة المحلية وفروع هيئة الاستثمار وذلك بهدف دعم القطاع المحلي وخاصة في البلديات لمساعدتهم بتنفيذ فرص استثمارية لزيادة الإيرادات.

نوفل لـ«الوطن»: لا بروتوكول ينظم مهنة الطب في سورية

توقيف أطباء لارتكابهم أخطاء طبية منها ولادة وتجميل

| محمد منار حميجو

كشف مصدر في عدلية ريف دمشق عن توقيف عدد من الأطباء نتيجة أخطاء طبية، موضحاً أن من الأخطاء عملية في الولادة والتجميل.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد المصدر أن توقيف الأطباء يتم على ادعاءات شخصية من المتضررين بعد التأكد من حدوث الواقعة ولو كان الخطأ الطبي غير مقصود، مشيراً إلى أنه تتم مراسلة نقابة الأطباء بتوقيف الطبيب.

وأوضح المصدر أن الأخطاء الطبية التي ترد إلى القضاء ليست كثيرة وأن معظمها يكون غير مقصود، مؤكداً أنه في حال تقصد الطبيب الخطأ فإنه يعتبر عملاً جنائياً يحاسب عليه على أساس أنه مرتكب لجريمة.

من جهته أعلن أستاذ الطب الشرعي ومادة الأخلاقيات في كلية الطب بجامعة دمشق حسني نوفل أن المشكلة في الوسط الطبي أنه لا بروتوكول عمل ينظم المهنة، موضحاً أنه حينما يراجع مريض طبيباً مصاباً بمرض معين يجب أن يكون لدى الطبيب بروتوكولاً ينظم العلاج.

وفي تصريح لـ«الوطن» شدد نوفل على ضرورة وضع بروتوكول عمل ينظم المهنة على غرار الكثير من دول العالم، داعيا وزارة الصحة والنقابة إلى وضعه وتدريب الأطباء عليه للحد من الأخطاء الطبية.

وأضاف نوفل: كيف سنحاسب الطبيب على الأخطاء إذا لم يكن هناك بروتوكول ينظم مهنته، مؤكداً أنه في حال لم يطبق الطبيب هذا البروتوكول فإنه بذلك مخالف وتطبق بحقه العقوبات المنصوص عليها.

وأشار نوفل إلى أن العديد من الأطباء الأجانب الذين زاروا سورية قالوا إن الأطباء السوريين لا آلية لمحاسبتهم لعدم وجود بروتوكول ينظم المهنة.

مؤكداً أن في بعض دول العالم تحاسب الطبيب على مخالفات بسيطة منها أنه لم يعرف باسمه للمريض في بداية معالجته.

وأوضح نوفل أن الخطأ الطبي يجب أن تتوافر فيه مواصفات الخطأ الطبي سواء كان تقنياً أم مهنياً أم أخلاقياً، مؤكداً أنه يجب أن يكون هناك ترابط بين الضرر والخطأ.

وأضاف نوفل: إذا أجرى مريض عملية زائدة وأصابه بعد ذلك إصابة في القلب فهذا لا يعتبر خطأ طبياً لعدد وجود ترابط بين القلب والزائدة.

وأكد نوفل أن الخطأ الطبي لدى الأطباء يكون غير مقصود لأن غير ذلك يتحول إلى جرم جنائي يعاقب عليه القانون وفق قانون العقوبات ويعامل الطبيب كأي مواطن ارتكب جرماً.

وأوضح نوفل أن الأخطاء الطبية إما أن تكون من الطبيب أو مساعديه وأحياناً يكون الخطأ ناجماً عن الآلة التي يستخدمها الطبيب أثناء الجراحة.

وأشار نوفل إلى أنه لا إحصائيات دقيقة عن الأخطاء الطبية التي تحدث باعتبار أنه لا صورة واضحة للممارسة الطبية.

وأشار نوفل إلى أخلاقيات المهنة وأن الطبيب يجب أن يتحلى بها باعتبار أنها تمثل أكثر من ٤٠ بالمئة من عمله أثناء مزاولته للمهنة.

وكثر الحديث عن الأخطاء الطبية ولاسيما ما يتعلق بموضوع التجميل والذي أدت بعض العمليات إلى تشوهات لدى البعض.

> الخطأ الطبي يجب أن يرتبط بالضرر والمقصود جرم جنائي

كلام رسمي جداً

تمت إضافة بند للخطة الخمسية لتوسيع مرفأ طرطوس

إشارة إلى ما نشر في صحيفتكم بعددها رقم ٢٧٦٢ تاريخ ٣١ / ١٠ / ٢٠١٧ تحت عنوان: «لماذا لم تبدأ المرافئ السورية بالتحضير لمرحلة إعادة الإعمار؟».

نبين لكلم أنه قد ورد في الأعوام السابقة منذ العام ٢٠٠٦ تطوير الطاقات لمرفأ طرطوس من إقامة أرصفة جديدة وتم إضافة بند في الخطة الخمسية العاشرة برقم ٣٢٤ مشروع توسيع مرفأ طرطوس ورصد نفقات الدراسة وهو حالياً من ضمن الأعمال المدرجة في ورقة التعاون مع الجانب الروسي بهدف الوصول إلى طاقة إنتاجية لا تقل عن ٤٠ مليون طن سنوياً ٢,٥ مليون حاوية نمطية، كما تتم المحافظة على الجاهزية التامة للبنية التحتية القائمة والآليات والمعدات وتطويرها وفقاً للإمكانيات المتاحة مع تبسيط الإجراءات في المعاملات المرفئية وتقديم الخدمات بمرونة كاملة في استقبال السفن وترصيفها وتفريغها بالسرعة الممكنة واستقبال السفن التي تؤم المرفأ بغاية الإصلاح وتأمين جميع المستلزمات التي تحقق ذلك.

وهنا نشير إلى أنه تم الإعلان عن بعض التجهيزات (روافع كهربائية) التي تؤمن إضافة طاقة إنتاجية وزيادة السرعة في معدلات التفريغ لأكثر من مرة وهي مدرجة حالياً ضمن أعمال الخط الائتماني الإيراني، إضافة إلى أنه يوجد بعض الإجراءات الممكن اتخاذها كحل إسعافي للمنافسة مع المرافئ المجاورة وهي إصدار قرار من الجهات الوصائية المعنية بحصر استيراد المواد الأساسية عن طريق المرافئ السورية وأن يتم إعطاء الأولوية لمنح إجازات الاستيراد للبضائع التي يتم استيرادها عن طريق المرافئ السورية ومنح هامش من الزيادة في الحمولات المحورية للشاحنات التي تنقل البضائع من المرافئ السورية والتشدد في مراقبة الحمولات المحورية للشاحنات التي تنقل البضائع عبر المعابر البرية من الدول المجاورة وفرض رسوم إعادة إعمار بالدولار الأميركي على جميع الشاحنات العابرة من الحدود عبر الأراضي السورية بحيث لا تقل عن ٢٠٠ دولار أميركي، مع التنويه بأن المرفأ يعمل على مدار ٢٤ ساعة وعلى استعداد لتقديم كل التسهيلات في ظل القوانين والأنظمة النافذة.

رئيس دائرة الإعلام والشكاوى دريد علي سلوم

غانم: أكثر من ١٣ ألف طالب إلى امتحانات اقتصاد دمشق

| فادي بك الشريف

بيّن عميد كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور عدنان غانم لـ«الوطن» أن أكثر من ١٣ ألف طالب وطالبة يتقدمون إلى امتحانات الفصل الدراسي الأول في الكلية ٧ الشهر القادم، وذلك على ١٣٢ مقرراً امتحانياً في مختلف سنوات الدراسة الأربع، مشيراً إلى صدور برنامج الامتحان بجميع المقررات.

وأكد غانم وجود تنسيق مع كلية العلوم بالاعتماد على قاعاتها، وخاصة أن العلوم تبدأ ١٤ الشهر القادم، منوهاً بوضع البرنامج بالتنسيق مع عدد من الكليات كالتربية والآداب والحقوق لتبدأ بذلك امتحان جامعة دمشق ٧ الشهر بالنسبة لعدد من الكليات النظرية.

وأشار عميد كلية الاقتصاد إلى أن عدد الجلسات الامتحانية يومياً يصل إلى ٣ جلسات، كما سيتم الاعتماد على طلاب الدراسات العليا وشؤون الطلاب المركزية في جامعة دمشق فيما يخص المراقبات الامتحانية موضحاً أن جميع المستلزمات مؤمنة من رئاسة الجامعة ولكن هناك معاناة مستمرة لدى الكلية فيما يخص عدد الموظفين ما يتطلب رفدها «كما وعدنا» بعدد إضافي من الموظفين لإنجاز أعمال الكلية بالشكل المطلوب.

استئصال ورم ليفي وزنه ١٣ كغ من مريضة رقاوية

| حماة- محمد أحمد خبازي

استأصل الدكتور محمد أيمن ربيع الاختصاصي بأمراض النساء والتوليد ورماً ليفياً على الرحم يزن ١٣ كغ من بطن مريضة من الأسر المهجرة من مدينة الرقة نتيجة الإرهاب بعمر ٥٢ عاماً في مشفى الرحمة الجراحي بمدينة حماة.

وأوضح ربيع أن المريضة كانت تشكو من آلام بطنية مزمنة تترافق مع حالات إمساك متكررة وزيادة كبيرة في حجم البطن وتطورت الأعراض إلى آلام حادة واقياءات متكررة ما استدعى إجراء تصوير بالأمواج فوق الصوتية للبطن ليظهر وجود كتلة كبيرة الحجم تملأ جوف البطن على حساب الرحم وتمتد أسفل البطن من منطقة الرحم إلى الحجاب الحاجز أعلى البطن.

وذكر ربيع أن الكتلة كانت تضغط أيضاً على المريضة وعلى الأوعية الدموية والأمعاء وكامل الجسد، ما جعلها مقعدة وغير قادرة على الحركة ما استدعى إجراء العمل الجراحي بعد تحضير المريضة وإجراء التحاليل الدموية المطلوبة.

مبيناً أن الكتلة ظهرت بعد فتح البطن خلف غشاء البريتوان الذي يغلف الأحشاء ويفصلها عن جدار البطن على حساب الطبقة الشحمية، وقد تم استئصال الورم بشكل تام مع الرحم حيث استغرق العمل الجراحي ٣ ساعات مؤكداً أن المريضة بحالة صحية جيدة وسيتم تخريجها بعد عدة أيام وذلك بعد التأكد من الورم الليفي وتحليله.

وأشارت المريضة أمونة مصطفى الحسن أن ما تعرضت له القطاعات الصحية في الرقة من أعمال تخريبية على يد داعش، وانقطاع الطرق البرية التي تربط المحافظة بالمحافظات الأخرى نتيجة انتشار المجموعات الإرهابية واعتداءاتها على المواطنين جعلها تعاني عدة أشهر من الإهمال وتردي الوضع الصحي حتى تم نقلها من قبل شقيقتها إلى حماة وتقديم العلاج لها.

تأمين ٢١٩ عقداً سنوياً و٦٠٠ عقد موسمي لذوي الشهداء والجرحى

| حمص- نبال إبراهيم

بيّن رئيس مكتب الشهداء والجرحى في الأمانة العامة لمحافظة حمص بسام المحفوظ أنه بلغ عدد أسر الشهداء التي تم تكريمها وزيارتها منذ بداية العام الحالي وحتى تاريخه ١٢٠٠ عائلة شهيد من مختلف أحياء المدينة و القرى والمناطق بريفها وقدم مبلغ ٥٠ ألف ليرة سورية لكل أسرة إضافة للمساعدات الغذائية.

وبلغ المبلغ الإجمالي الذي قدم لأسر الشهداء خلال هذا العام ٦٠ مليون ليرة سورية تم صرفه من المبالغ المرصودة للموازنة المستقلة لمصلحة مشروع دعم أسر الشهداء وقدمه عدد من المتبرعين.

لافتاً إلى أن المكتب عمل على تأمين وإبرام ١٣٤ عقداً سنوياً حتى تاريخه بمختلف الدوائر الحكومية لزوجات الشهداء العسكريين أو من اختارت من أبنائها وفق القرار رقم (٧) لعام ٢٠١٧، فيما أمن ٣٥٠ عقداً موسمياً لمدة ثلاثة أشهر لذوي الشهداء العسكريين والمدنيين وفق الاعتمادات المتوفرة، كما عمل على تأمين فرص عمل أخرى لـ٢٨ أسرة شهيد من خلال منح رخص أكشاك في المدينة والريف لتلك العائلات.

وأكد المحفوظ أنه تم إنشاء قاعدة بيانات للشهداء العسكريين وفق استمارة شهيد الجيش والقوات المسلحة وتم تنظيم ٥٥٠٠ استمارة شهيد بعد عملية مسح دقيقة لأعداد الشهداء العسكريين، وتم تأمين كل مستلزمات تشييع الشهداء المدنيين والقوات الرديفة من توابيت وأكفان وأعلام وطنية وغيرها.

وأشار المحفوظ إلى أنه منذ بداية عام ٢٠١٧ تم تكريم ٣٥٠ جريحاً معظمهم من مصابي الشلل النصفي وبتر الأطراف ووزع عليهم ٥٠ ألف ليرة سورية لكل جريح وقدم لهم ٨٥ سريراً طبياً للمصابين بالشلل الرباعي والنصفي من عسكريين ومدنيين، وقدم أكثر من ٨ ملايين ليرة سورية للمشافي الخاصة لقاء علاج نحو ١٥٠ جريحاً من جرحى التفجيرات الإرهابية التي طالت المحافظة حتى تاريخه وبعض تلك الحالات تستكمل علاجها حتى تاريخه من قبل المكتب الذي يعمل على توفير كل مستلزماتهم الطبية والعلاجية، كما صرف المكتب مبلغ ٤٥٠ ألف ليرة سورية منذ بداية العام الحالي ثمن فواتير الأدوية والمستلزمات الطبية التي يحتاجها الجرحى وكان يتحمل شراءها على نفقته سابقاً.

لافتاً إلى أن المكتب عمل على إبرام ٨٥ عقداً سنوياً لجرحى مدنيين وجرحى من القوات الرديفة الذين حصلوا على بطاقة إعاقة في الجهات العامة ضمن نسبة ٤ بالمئة منذ بداية العام، كما أمن عقوداً موسمية لمدة ثلاثة أشهر لـ٢٥٠ جريحاً منهم أو لذويهم وفق الاعتمادات المتوفرة بالإضافة لتوفير ١٥ فرصة عمل لجرحى آخرين عبر منحهم رخص أكشاك في المدينة والريف.

وأشار المحفوظ إلى أنه وبهدف تخفيف المشقة والعناء على ذوي الشهداء والجرحى وبتوجيه من رئاسة مجلس الوزراء تم إحداث ٨٠ مكتباً فرعياً في الوحدات الإدارية بريف المحافظة تابعة لمكتب الشهداء والجرحى المركزي بالمحافظة تعمل جميعها على التواصل مع أسر الشهداء والجرحى والوقوف على طلباتهم ومستلزمات علاج الجرحى ومخاطبة المكتب المركزي بمضمونها للعمل على تلبيتها.

وكشف أنه يتم حالياً العمل على الربط الشبكي بين مكتب الشهداء والجرحى المركزي بالمحافظة والمكاتب الفرعية في بعض المدن والبلديات وقد تمت عملية الربط مع مدينتي المخرم وتلكلخ حتى الآن ويتم العمل لربط باقي المدن والبلديات في الأيام القادمة، مضيفاً إن المكتب يعمل حالياً على إعداد برامج لأتمتة قاعدة بيانات الشهداء والجرحى بمختلف أنحاء محافظة حمص بهدف الحصول على معلومات دقيقة عن أسر الشهداء والجرحى وتقديم الخدمات اللازمة لهم وإيصالها لأبعد أسرة شهيد وجريح بالمحافظة.